الفصل الثالث

التنمية المستدامة..
وأدوار الصحافة التنموية

تطور مفهوم التنمية.. وبروز التنمية المستدامة

مقدمة:

في عصر يتسم بالتعقد complexity والتغير المستمر واللايقين، تعرضت كثير من المفاهيم، التي ظلت راسخة لعقود من الزمن، للنقد والتبديل والتغير، منها ما تثيره كلمة "التنمية" من دلالات وأطر مفاهيمية وتطبيقية. بعد أن فشلت نماذج التحديث والتغريب والنقل في تحقيقها في البلدان النامية، ومنها مصر.

وترتبط التنمية، كغيرها من المفاهيم، بإطار متكامل من الدلالات ذات الجوانب المؤسسية والواقعية، التي تتسم بالاتساع، ودمج أبعاد متعددة ومتباينة مرتبطة بعملية التنمية، وهو ما أدى إلى جدل حول تعريف التنمية وأولوياتها، وأهدافها، وعناصرها، بسبب التباين الملحوظ بين الدارسين لهذا الموضوع، واختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية وأنماطها ومستوياتها. وفي هذا الإطار نستعرض بعض تعريفات التنمية، بقصد إلقاء الضوء على جوانب مفهوم التنمية، ونحدد بعد ذلك عددا من الخصائص المرتبطة بمفهوم التنمية بشكل عام. وصولا إلى التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة خاصة تلك التي يمكن للصحافة أن تساهم في تحقيقها.

التنمية: المفهوم.. وتطوره:

مالت مفاهيم التنمية في البداية إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز، ثم تطور المفهوم ليشمل أبعادا اجتماعية وثقافية وسياسية، ثم اتخذ المفهوم منحى مستقبلي متعدد الأوجه أدى إلى بروز التنمية المستدامة. ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة ١٩٦٠-١٩٧٠ اقترن مفهوم التنمية بمؤشرات تركز اغلبها على اعتبارات اقتصادية بحتة، مثل الدخل القومي ودخل الفرد. وكان مفهوم التنمية يشير إلى المتغيرات المستمرة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية للمجتمع المتخلف بشكل يدفعه على طريق النمو الذاتي، وذلك على اعتبار أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية (كمال المنوفي ١٩٨٠). وبناء على هذا التصور تم تعريف التنمية، بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل والناتج القومي عبر الزمن. بل ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، استنادًا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية. فعرفت التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرًا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين ٥% و٧% سنويًا. صحيح أنه كانت تحدث إشارات إلى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم وما إلى ذلك، ولكن النظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية تركز على أن التنمية، بعد كل التحفظات والاستدراكات، ليست إلا مرادفًا للنمو الاقتصادي السريع (إبراهيم العيسوي ٢٠٠٣). وروج كثير من الباحثين والمفكرين للتنمية على أنها لحاق دول العالم الثالث المتخلفة أو دول الجنوب بالدول الصناعية المتقدمة أو دول الشمال، وإتباع اقتصاد السوق.

وفي العقد الثاني للتنمية ١٩٧٠-١٩٨٠ اكتسب مفهوم التنمية أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي، فالتنمية لم تعد تعني النمو الاقتصادي فقط، وإنما تشمل إحداث تغيرات هيكلية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي

تسود المجتمع، وخلال عقد التنمية الثالث ١٩٨٠-١٩٩٠ اكتسب مفهوم التنمية بعداً حقوقياً وديمقراطياً يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية. (محمود الكردي ١٩٩٧).

وقد شهد عقد التنمية الرابع ١٩٩٠-٢٠٠٠ نقلة نوعية في مفهوم التنمية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وأصبحت قضية التزام نهج عام ومتعدد الجوانب للتنمية أكثر وضوحًا في الأعوام الأخيرة.. هذا التطور في المفاهيم طرح سؤالا حول تحقيق التنمية عبر التركيز على الإصلاح الاقتصادي، أم السياسي؟ فرض هذا التساؤل نفسه، خاصة في تلك الدول التي يرفض حكامها إتباع طرق ديمقراطية في إدارة حكم البلاد، وقدم مناصرو أولوية الإصلاح الاقتصادي حجج رئيسية تركز على أن الحريات تعيق التنمية الاقتصادية بما قد تسببه من عدم توافق أو فوضى، وأن الشعوب تفضل استيفاء الحاجات الاقتصادية قبل الحريات السياسية، وأن الديمقراطية ذات نبت غربي. بالإضافة إلى وجود من يزعم بتناقض الحريات السياسية والأداء الاقتصادي، ويستشهد في ذلك بتجربة النمو التي شهدتها بلدان كوريا الجنوبية والصين وسنغافورة في ظل نظم غير ديمقراطية، وهو ما يرد عليه (أمارتيا صن ٢٠٠٤) بالقول "إن الزعم بأن هذه الحريات والحقوق تعيق النمو الاقتصادي والتنمية وهو الاعتقاد المسمى "فرضية لي*"، اعتمادا على أن بعض الدول الاستبدادية نسبيًا (مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة في عهد لي والصين بعد الإصلاح) حققت معدلات نمو اقتصادي أسرع من بلدان أقل منها استبدادًا (من ذلك الهند وكوستاريكا وجامايكا) .. ففرضية (لي) تتبنى على أساس معلومات انتقائية ومحدودة جدًا، وواقع الأمر أنه لا يوجد أي مقارنة فيما بين البلدان تقدم تأكيدًا لصدق هذه الفرضية، وثمة شواهد ضعيفة وقليلة تؤكد أن السياسة الاستبدادية المتسلطة تسهم عمليًا في النمو الاقتصادي ولا يوجد دعم حقيقي توفره الدراسات التجريبية المنهجية للزعم بأن ثمة تناقضًا عامًا بين الحريات السياسية

* لي كوان رئيس وزراء سنغافورة بعد الاستقلال والذي قاد بلاده بشكل ديكتاتوري، وتمكن من تحقيق تنمية كبيرة دفعت بلاده إلى مصاف الدول المتقدمة، كما أنها تبنت في النهاية النمط الديمقراطي في نظام الحكم.

والأداء الاقتصادي، فالسياسات والظروف الاقتصادية التي أفضت إلى النجاح الاقتصادي لدول شرق آسيا، لا يوجد في أي منها ما لا يتوافق مع توافر قدر أكبر من الديمقراطية، أو يتطلب حكمًا يتسم بالاستبداد لدعم هذه التنمية واستدامتها علاوة على هذا فإن هناك أثرًا للديمقراطية والحريات السياسية على حياة وقدرات المواطنين. لاسيما الرابطة بين الحقوق السياسية والمدنية من ناحية والحيلولة دون وقوع كوارث كبيرة مثل (المجاعات) من ناحية أخرى. فهذه الحقوق تنبه الحكومات بقوة إلى الاحتياجات العامة. فاستجابة النظام الحاكم إزاء معاناة الناس الحادة تتوقف غالبًا على الضغط الذي يمارسونه على الحكومة وهذا هو مضمار ممارسة الحقوق السياسية وهو ما يشكل فارقًا حقيقيًا وهذا جزء من الدور الأداتي للديمقراطية والحريات السياسية... وتتيح حرية التعبير والخيار الديمقراطي للشعوب أن تعبر بصراحة وعلنا عما تراه ذا قيمة وأن تطالب بالاهتمام بما تقول، فيما يتوافر للحكام الحافز للإنصات إلى مطالب الناس إذا ما ارتضوا مواجهة انتقادات الناس لهم وشاءوا أن يلتمسوا تأييدهم في الانتخابات. فالتنمية لا تأتي قسرًا، ولا تتحقق أبدًا في مناخ استبدادي أو بناء على قرار سلطوي فالتطوير يأتي في إطار الحرية شرطًا.

تطور مفاهيم التنمية:

ظهرت تنويعات حول مفهوم التنمية مثل التنمية البشرية والتنمية المستقلة والتنمية السياسية، وأضافت هذه المفاهيم إلى ما سبقتها، وأدت في النهاية إلى بزوغ مفهوم التنمية المستدامة وهو ما يتطلب ضرورة تتبع هذا التطور.

١- التنمية البشرية:

ظهر في البداية مفهوم التنمية البشرية الذي انطلق من الرغبة في توظيف المهارات البشرية، باعتبارها عنصرا مكملا للرأسمال المادي (واصف منصور ١٩٩٨). "فالذي يسبب التطوير هو الإنسان المهيأ تدريبيًا وتعليميًا واقتدارًا على استيعاب العلم وتطبيقه، وعلى الابتكار والإبداع في مجالاته. من هنا، كان المطلب هو

حشد الموارد البشرية الفاعلة. وهو ما شدد عليه (امارتيا صن ٢٠٠٤) "فالناس، من خلال التعليم والتعلم وتكوين المهارات يمكن أن يصبحوا مع الوقت أكثر إنتاجية. ويسهم هذا بقدر كبير في عملية التوسع الاقتصادي".

وزادت القناعة بأهمية البشر في التنمية، مما أدى إلى ظهور "مصطلح التنمية البشرية التي تعرف بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم، وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات*. وتقاس التنمية البشرية عبر أربعة متغيرات تشمل العمر المتوقع عند الميلاد، ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومعدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير التنمية البشرية UNDP، ٢٠٠٤).

٢- التنمية الإنسانية:

ظهر مفهوم التنمية الإنسانية بعد زيادة القناعة أن بناء القدرات الإنسانية وتوظيفه، بشكل فاعل يمثل المحرك الرئيسي للنمو، وعرف (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) التنمية الإنسانية بأنها: عملية توسيع الخيارات، وتعني أن الناس يجب أن يتمكنوا من التأثير على العمليات والقرارات التي تشكل حياتهم، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان وأنها عملية ومحصلة في الوقت ذاته؛ فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها. وترتبط التنمية الإنسانية ارتباطا عضويا بحرية الإنسان وتعزيز القدرات الإنسانية. وهناك خمس حريات جديرة بالاعتبار في صياغة السياسات وتساهم مباشرة وتتكامل في بناء القدرة على الحياة، وهذه الحريات تعد خيارات مهمة حاسمة للتنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) وهي:

* لمزيد من التفاصيل راجع إصدارات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره عن التنمية البشرية التي تتابع صدورها منذ عام ١٩٩٠.

١- الحريات السياسية؛ التي تتصل بما يتوافر للناس من فرص لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق أي مبادئ، وتشمل أيضا القدرة على مراقبة السلطات ونقدها والتمتع بحرية التعبير السياسية ووجود صحافة حرة؛

٢- التسهيلات الاقتصادية؛ التي يمكن فهمها على أنها الطرق التي تعمل وفقها الاقتصاديات على توليد فرص الدخل وتحسين توزيع الثروة؛

٣- الفرص الاجتماعية؛ التي تشير إلى الترتيبات التي يضعها المجتمع من تعليم ورعاية صحية، واللذين يؤثران على حرية الفرد الأساسية ليعيش حياة افضل؛

٤- ضمانات الشفافية؛ التي تحمي التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، والتي تستند إلى فهم متفق عليه حول ما يعرض على هؤلاء من الأفراد وما يتوقعون الحصول عليه؛

٥- الأمن الحمائي؛ الذي يتعامل مع توفير شبكات الأمن الاجتماعي المناسبة للمجموعات الضعيفة في المجتمع.

ووفقًا لـ (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) فإن المؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء التنمية الإنسانية هي:

١. العمر المتوقع عند الميلاد؛

٢. التحصيل التعليمي؛

٣. مقياس الحرية تعبيرا عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية؛

٤. مقياس تمكين النوع، حتى يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع؛

٥. الاتصال بشبكة الإنترنت، مقاسا بعدد حواسيب الإنترنت للسكان، باعتباره أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر؛

٦. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد

٣- التنمية السياسية:

بعد بروز الحكم الصالح والمشاركة الواسعة كشروط للتنمية، ظهر مفهوم التنمية السياسية الذي تناولته أربعة اتجاهات أساسية على النحو التالي:

أ- الاتجاه الذي يرى أن هناك علاقة ارتباط بين التنمية السياسية والحريات المدنية واحترام حقوق الإنسان، وذلك على أساس أن عملية التنمية السياسية تمثل نقلة نوعية في فلسفة الأداء السياسي من فلسفة تقوم على الاستناد إلى قوة السلطة في هذا الأداء إلى فلسفة تستند إلى مفهوم الخدمة المدنية باعتباره المفهوم الحاكم للأداء السياسي في المجتمع (السيد عبد الحليم الزيات ١٩٨٦).

ب- الاتجاه الذي يركز على أن التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية في المجتمع (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٧).

جـ- الاتجاه الذي يربط بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية: ووفقًا لهذا الاتجاه فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى إحداث تغير في المجال السياسي، وبالتالي فالتنمية السياسية تعني القيام بالتغيير السياسي الذي يتلاءم والتغير الواقع نتيجة للتنمية الاقتصادية (حازم الببلاوي ١٩٩٩).

د- الاتجاه الذي يرى أن التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة وتحمل المسؤولية والمتابعة المنظمة لعمليات التغيير، ومشاركة المحكومين في اختيار حكامهم من خلال الانتخابات الدورية، ومشاركتهم في تحديد الأهداف السياسية الكبرى وصياغة السياسات العامة (السيد عبد الحليم الزيات١٩٩١). وهو اتجاه تطور خلال السنوات الأخيرة؛ حيث اشتمل المفهوم المعاصر للديمقراطية على عناصر جديدة تدور حول زيادة كفاءة وفعالية النظام السياسي الديمقراطي، بما يحقق أهداف المجتمع.

إن النظرة التحليلية المتأملة فيما قدم من تعريفات لمفهوم التنمية، بتنويعاتها المختلفة، بشرية إنسانية مستقلة وسياسية، يكشف عن جملة من الخصائص التي يتسم بها مفهوم التنمية:

أ ــ النظر إلى التنمية كعملية تغيير شاملة وموجهة لكل القضايا، يكون القصد منها تحقيق الرفاهية للإنسان باعتباره وسيلة للتنمية وغايتها الأسمى، وبالتالي فإن هذا يعني: أن التنمية عملية متكاملة تشمل في آن واحد، النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ب ــ أن التنمية لا تقتصر على مجرد حدوث مجموعة من التغييرات الاقتصادية، ولكنها تستوجب أيضًا إحداث سلسلة من التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية، تتصل بالقيم والأدوار المختلفة داخل المجتمع.

جـ- أن التنمية عملية تغير، دينامية، موجهة، تتطلب مشاركة واسعة من أبناء المجتمع.

د- من الضروري أن تراعي هذه التنمية المستقبل، وهو ما دفع إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة:

شهد مفهوم التنمية المستدامة عدة مراحل لتطوره، بدءا من التركيز على التهديدات البيئية التي تواجه الأرض وتهدد مستقبل الحياة عليها، واستمرار التنمية في المستقبل وعدم الافتئات على حقوق الأجيال القادمة، ثم تطور المفهوم ليتجاوز غيره من مفاهيم التنمية مثل التنمية البشرية التي ركزت على مستوى الدخل، والتنمية الإنسانية التي افتقدت البعد المستقبلي. وكان للعمومية التي اتصف بها مفهوم التنمية المستدامة دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل عددا كبيرا من الحكومات يتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية، حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات مختلفة، ومتباينة تجاه الاستدامة، وتعريفا وفهما وتطبيقا بطرق مختلفة ومتباينة، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول المفهوم الذي يعد من المفاهيم الصعبة، والمراوغة. كما اختلف المنظرون في تناولهم له اعتمادا على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والإعلاميين، والمحامين، والفلاسفة، وأساتذة الاجتماع، والسياسيين وخبراء الأمن القومي، وغيرهم. ويشار في هذا السياق إلى أن (Fowke & Prasad ١٩٩٦) أوردا أكثر من ثمانين تعريفًا مختلفًا وفي الغالب متنافسًا وأحيانًا متناقضًا للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في شيوع استخدام المصطلح؛ نتيجة لاعتبار الاستدامة شرطًا أساسيًا لجدوى جهد التنمية على المدى البعيد، وهو ما أدى بدوره إلى أن يظل هذا المصطلح بدون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح أساسًا مرشدًا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة، بما يضمن استدامتها (في: أسامة الخولي ٢٠٠٢).

طرح تقرير برونتلاند، للجنة العالمية عن البيئة والتنمية (WCED) عام ١٩٨٧، وعنوانه "مستقبلنا المشترك" تعريفا للتنمية المستدامة بأنها "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، وتعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته؛ أي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وقدمت منظمة الفاو (منظمة الأغذية والزراعة) على موقعها على الإنترنت* تعريفًا للتنمية المستدامة بأنها ""إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"

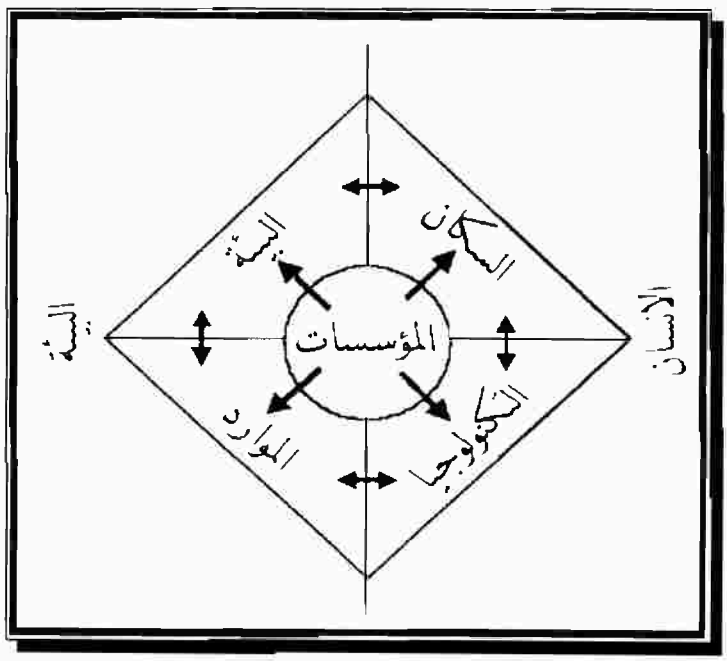

الشكل يوضح إطار التنمية المستدامة كما وضعته منظمة الفاو

* http://www.fao.org/docrep/004/x3307a/x3307a04.htm#P100_27977

فيما عرف (مجلس حكومات استراليا: ١٩٩٢) التنمية المستدامة بأنها: "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل". ويقول (إبراهيم العيسوي، ٢٠٠٣) إن المقصود بالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستخدام الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب، ولكن أيضًا أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان، وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية". ووصف (اجيمان Agyeman ٢٠٠٢)"المجتمع المستدام بأنه المجتمع الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرفاهة الاجتماعية والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة". وأورد (جروسكورث وروتمانس Grosskurth & Rotmans ٢٠٠٥) أربع سمات للتنمية المستدامة:

١- ظاهرة عبر جيليه: وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين،

٢- مستوى القياس: فالتنمية المستدامة تحدث في مستويات عدة (عالمي، إقليمي، محلي)،

٣- المجالات المتعددة: حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. وتستهدف التنمية البيئية المستدامة حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية، مع مراعاة كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والاجتماعية. (جيمس جرابرينو James Grabraino١٩٩٢)

٤-التفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة: فهي يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.

وجرت محاولات متعددة لوضع مبادئ للتنمية المستدامة، حيث قدمت الحكومة البريطانية ٥ مبادئ رئيسية للتنمية المستدامة*..

١ــ العيش في ظل حدود بيئية مع احترام التنوع البيئي والحفاظ على المصادر الطبيعية، وضمان استمرارها للأجيال القادمة؛

٢ــ ضمان مجتمع قوي وصحي وعادل يلبي الحاجات المتنوعة لكل أفراد شعبه حاليًا ومستقبلاً، والحفاظ على الكيان الشخصي والتجانس الاجتماعي والتضامن وخلق فرص متساوية للجميع؛

٣ــ تحقيق اقتصاد مستدام يقدم الرفاهية والفرص للجميع، ويضمن استخداما فعالاً للموارد؛

٤ــ ضمان الاستخدام العلمي، وأن تراعي السياسات في تطويرها وتطبيقها أسس العلم والثقافة العلمية؛

٥ــ تدعيم الحكم الجيد أي ضمان نظام فعال وتشاركي للحكم.

ولعل اكبر المحاولات شمولا في تناول التنمية المستدامة كانت المؤشرات التي وضعتها إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة التي تستخدم لقياس مدى تحقق التنمية المستدامة.. ويبلغ عددها ٩٦ مؤشرًا فرعيا تندرج تحت ١٤ مؤشرًا رئيسيًا؛ الفقر، والحكم، والصحة، والتعليم، والسكان، والمخاطر الطبيعية، والمناخ، والأرض، والمحيطات والبحار والشواطئ، والمياه العذبة، والتنوع الطبيعي، والنمو الاقتصادي، والشراكة الاقتصادية العالمية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج. وتقوم هذه المؤشرات بعدة وظائف؛ فهي تقود إلى قرارات أفضل وإجراءات أكثر فعالية ووضوحا، وتضع أمام صناع القرار معلومات متكاملة، وتساعد على قياس وتقييم

* لمزيد من التفاصيل راجع www.Sustainable-development.gov.Br

درجة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، وتقدم تحذيرا مبكرا لمنع انتكاسات اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، كما تعد هذه المؤشرات أداة مفيدة للتحاور حول الأفكار والقيم والمفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة (United Nations ٢٠٠٧). وهذه المؤشرات كالتالي:

١- الفقر Poverty:

ويعد الفقر احد المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة، ويعد محاربة وتخفيف مستوى الفقر، هدفا رئيسيا ومطلبا للتنمية المستدامة. ويتكون مؤشر الفقر بدوره من عدد من المؤشرات الفرعية، أهمها؛ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي، ويقاس بنسبة توزيع الدخل بين اعلي نسبة ٢٠% دخلا من السكان مقارنة بأقل ٢٠% دخلا منهم، وهو مؤشر يوضح درجة عدم المساواة في توزيع الدخل داخل الدولة. وعادة ما يكون الفقراء أقل الأصوات المسموعة في المجتمع، والأقل فرصًا في الحصول على الخدمات، وكلما كان المجتمع أكثر مساواة كلما زادت الفرص أمام الجميع، ويضم هذا المؤشر الرئيسي مؤشرًا فرعيًا آخر هو مدى وصول المياه والصرف الصحي، ونسبة الحصول على الكهرباء، ووقود الطهي، ونسبة من يعيش في أحياء فقيرة، أو عشوائيات،

٢- الحكم Governance:

الحكم هو المؤشر الجوهري الثاني فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ويتكون بدوره من عدة مؤشرات فرعية أهمها الفساد، كما يعد انتشار الجريمة احد المؤشرات الفرعية في الحكم خاصة جرائم القتل والعنف والسطو والاغتصاب والسرقة،

٣- الصحة Health:

وتضم بدورها عدد من المؤشرات الفرعية منها معدل وفيات الأطفال قبل سن الخامسة. وكذلك معدل بقاء المواليد الجدد على قيد الحياة ومتوسط عمر الفرد المتوقع، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

٤- التعليم Education:

ويقاس بنسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والأمية بين في الفئة العمرية من ١٥ عاما فأكثر،

٥- السكان Demographics:

ويضم عدة مؤشرات منها نسبة نمو السكان سنويًا في المناطق الحضرية والريفية، ومعدل الخصوبة الكلي،

٦- المخاطر الطبيعية Natural hazards:

ويقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في مناطق معرضة لمخاطر طبيعية كبيرة كالجفاف والفيضانات والزلازل والبراكين والتحركات الأرضية والأعاصير، وكذلك بمؤشر الخسائر البشرية والاقتصادية التي تحدث بسبب هذه الكوارث،

٧- المناخ Atmosphere:

ويقاس بعدد من المؤشرات الفرعية منها مقدار الانبعاثات الكربونية وغيرها الناتجة عن العمليات الصناعية والزراعية، وكذلك مدى انبعاث الغازات الدفيئة كالميثان وثاني أكسيد الكربون والفلوروكربون، ومدى استهلاك طبقة الأوزون، ومقدار تلوث الهواء المحيط بالسكان في المناطق الحضرية

٨- الأرض Land:

ومن مؤشراته مدى تغير طبيعة استخدام الأراضي خلال فترة زمنية طويلة سواء الصالحة للزراعة والمراعي والغابات والأشجار الخشبية والمناطق الحضرية، كما يقاس بمدى تدهور نوعية التربة، والمساحات التي يتم زراعتها بشكل طبيعي (organic) بدون استخدام مبيدات أو أسمدة،

٩- المحيطات والبحار والشواطئ Oceans, seas and coasts:

وأحد المؤشرات هو نسبة السكان الذين يعيشون خلال مسافة من ٥٠ مترا إلى ١٠٠ كيلومتر من الشواطئ وفي دلتا الأنهار، ويرتبط بذلك مقياس آخر لمدى التغير

عبر الزمن في المجاري الملاحية على المستوى البيولوجي والفيزيقي، والأسماك التي يتم اصطيادها وفقا لمعايير الإنتاج المتوافقة بيولوجيًا بما يسمح باستمرار الثروة السمكية، ومدى حماية المناطق الساحلية بيئيا، والحفاظ على الشعاب المرجانية.

١٠- المياه العذبة Freshwater:

ويقاس هذا المؤشر بكمية مصادر المياه العذبة سواء الجوفية أو في الأنهار والعيون المتوفرة سنويا والصالحة للاستخدام الزراعي والصناعي وللشرب، وكذلك مدى الكفاءة الاقتصادية في استخدامها.

١١- التنوع الحياتي Biodiversity:

ويتضمن عددا من المؤشرات الفرعية منها مساحات المحميات الطبيعية الخاضعة للحماية القانونية ونظم إدارة تلك المناطق المحمية واحتوائها على حيوانات وزراعات معينة، واحتمالات انقراض بعض الكائنات، أو تغيير طبيعة مسرح معيشة هذه الكائنات الحية وعددها، ومدى التوسع العمراني في هذه المناطق وانتشار السكان فيها على حساب الكائنات التي تعيش بها.

١٢- النمو الاقتصادي Economic development:

ويندرج تحته عدد من المؤشرات الاقتصادية الفرعية منها نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد فيه، حصة الاستثمارات في الناتج الكلي، والادخار، والإنفاق على التعليم، ومدى استنفاذ الموارد الطبيعية، ومعدلات التدمير البيئي، ومعدلات التضخم، ونسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي،

١٣- الشراكة الاقتصادية العالمية Global economic partnership:

ويضم هذا المؤشر عدد من المؤشرات الفرعية منها التوازن التجاري، ومقدار مساهمة التحويلات المالية في الاقتصاد سواء الداخلة للدولة أو الخارجة منها، وحصة الواردات من الدول الأقل تقدما مقارنة بالواردات من الدول المتقدمة، ومعدلات التعريفة الجمركية،

١٤- أنماط الاستهلاك والإنتاج Consumption and production patterns:

ويرتبط به عدة مؤشرات منها معدل الاستهلاك المحلي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، ومدى مساهمة الموارد المحلية في الاقتصاد مقارنة بما يتم تصديره أو استيراده، ومعدلات استهلاك الطاقة سنويا، وحصة الطاقة الجديدة والمتجددة من إجمالي الطاقة المستخدمة، وفعالية استخدام الطاقة في الاقتصاد بشكل عام.

الفكرة الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة هي، أنه إذا ما أريد استمرار التنمية في الأجل الطويل فإنه لن يكون في وسع المجتمعات أن تتبع النمو الاقتصادي على نحو يدمر قاعدة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي الحالي والمستقبلي. وأن هناك ضرورة لكي يكون النمو الاقتصادي موزعا بشكل أكثر إنصافا (الأمم المتحدة ١٩٩٧: ٧٣). ويوضح مفهوم التنمية المستدامة، كيف غاب عن التنمية في أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد مفهوم التاريخ والزمن، وتقديم الآني والعاجل على ما عداه لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بالمعيار الاقتصادي المادي، مثلما غابت عنها مفاهيم العدل في الإنتاج والتوازن في الاستهلاك والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة والبعد الأخلاقي (نصر محمد عارف: ٢٠٠٤)

وهناك اتفاق على وجود عدد من الخصائص للتنمية المستدامة، أهمها:

١ــ التنمية المستدامة لها "حد للأضرار" يعتبر هدفًا رئيسيًا،

٢ــ يجب اعتبار قضايا سياسة الحياة محور السياسة التنموية،

٣ــ تمايز التنمية المستدامة بين مصدرين مختلفين للأزمة الإيكولوجية. ذلك أن المجتمعات الثرية تتسبب في كوارث بيئية بالعمل على ترويج، أو على الأقل التسامح مع، أنماط الإنتاج والاستهلاك المدمرة للبيئة بينما الممارسات الضارة بالبيئة من جانب الفقراء هي ممارسات ثانوية ودفاعية،

٤ــ تمثل الروابط الأسرية بوجه خاص تأمينًا اجتماعيًا لأفرادها، وحماية لهم وقت الشدائد، وحري بالتنمية المستدامة أن تعمل على استدامة الروابط الأسرية مع استمرارها في مكافحة المجتمع الأبوي واستغلال الأطفال،

٥ــ لن يكون بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة تأسيسًا على الواقع المحلي فقط دون سواه ذلك لأن هذا الضرب من التنمية يعتمد أيضًا على تدخل الدول ومشروعات الأعمال والتنظيمات الدولية. (أنطوني جيدنز ٢٠٠٢).

مجالات التنمية المستدامة:

يمكن استخلاص ثلاث مجالات للتنمية المستدامة؛ وهي البيئة والثقافة والحكم الصالح؛

١) البيئة:

أدت التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي، في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، مثل قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والفقر، والدفء الكوني، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، والأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء والأرض. ولا تركز النزعة البيئية على استعادة الطبيعة، بل على هدف أكثر تواضعًا، وهو التحكم في ما أحدثه البشر من دمار أصاب العالم الطبيعي، وذلك عبر الحد من الاستخدام الاقتصادي للموارد غير القابلة للتجديد، وكذا الموارد القابلة للتجديد من دون الإقلال من جودتها أو تعريض إمداداتها للخطر (أنطوني جيدنز، ٢٠٠٢). ومنذ السبعينيات بدأ الناس يتنبؤون بالاستنفاد الوشيك لمصادر المواد التي تقوم عليها التنمية بعد ذلك ظهرت توقعات بأن التغيرات المناخية وتغييرات أخرى تنتج عن التنمية الموجودة فعليًا، قد تسبب ــ في أفضل الأحوال ــ تغييرات عميقة للشروط المادية للحياة البشرية قريبًا ويمكن في أسوأ الأحوال أن تجعلها مستحيلة سريعًا (ج تيمونز روبيرتس وإيمي هايت ٢٠٠٤ :٢١٨-٢٢١). ولم تكن مصادفة أن تشهد الأعوام الماضية أعلى ارتفاع في درجات الحرارة يتم تسجيله. ويمدنا حقل التنمية بأدلة عديدة صريحة على أن قضايا البيئة عالمية التوجه، "فالنظم البيئية الإقليمية ليست نظمًا مغلقة (closed systems) بل تتأثر بشكل واضح بما يقع خارج التعريف الجغرافي لأي إقليم.

إن ما يحدث في المحيط الأطلسي مثلاً يؤثر في فيضان نهر النيل، وارتفاع درجة حرارة الجو نتيجة لانحسار طبقة الأوزون، أو تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون أو الميثان، يهدد بغرق عدة مدن عربية ساحلية، بل ربما القدر الأكبر من دلتا نهر النيل" (أسامة الخولي ٢٠٠٢).

وكان المؤتمر الذي انعقد في مدينة ستوكهولم عام ١٩٧٢م بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسات، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي United Nations Environmental Program (UNEP) كأول وكالة بيئية دولية. وكان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، وهو ما تم تبنيه لاحقا في إستراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت مفهوم "التنمية المستدامة". وفي عام ١٩٨٣ طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج آنذاك، جرو هارلم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland تشكيل لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمكن كوكبنا الذي يشهد نموا سكانيا متسارعا من أن يستمر في الإيفاء بالاحتياجات الأساسية من خلال صياغة افتراضات عملية تربط قضايا التنمية بالبيئة والمحافظة عليها، وترفع من مستوى الوعي العام بالقضايا ذات الصلة بالموضوع. ومع نشر الوكالة (التي أصبحت تعرف بالوكالة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة اختصارا WCED) لتقريرها "مستقبلنا المشترك"Our Common Future" في عام ١٩٨٧م، الذي جاء متزامنا مع اكتشاف ثقب الأوزون "Ozone hole"؛ أصبح مفهوم "التنمية المستدامة" مفهوما محوريا للتفكير المستقبلي. انعقدت أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢، والتي وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة، (ساندس Sands ١٩٩٥). وتم الاعتراف بأهمية التنمية المستدامة وعلاقتها بالتغيرات المناخية ضمن الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي الذي يهدف أساسا إلى العمل على استقرار تركز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. والمعروف باسم بروتوكول كيوتو الذي وقع عام ١٩٩٧ والذي دخل

حيز التنفيذ مع مصادقة روسيا عليه في ٢٠٠٥م حيث بدأت بعض الأطراف بالفعل في سن تشريعات ومعايير قومية للإيفاء بالتزاماتها تجاه البروتوكول، من خلال وضع حدود قومية قصوى لمستويات الانبعاث فضلا عن إنشاء نظم تبادل الانبعاث، إلا أن رفض الصين والولايات المتحدة التصديق على البروتوكول جعل البرنامج البيئي للمجتمع العالمي بكامله في مهب الريح. خاصة أنهما مسئولتان عن أكثر من ٥٠% من الانبعاث، وتسبب احتواء البروتوكول لأدوات اقتصادية مثل تبادل الانبعاثات في ظهور مقايضات عالمية من أجل الحصص التبادلية، وحقوق الانبعاث، ونشوء سوق جديدة بالكامل للتلوث، حيث سعت دول إلى الحصول على حقوق الانبعاث لدول أخرى لم تصل إلى الحد المسموح لها به (جراب Grubb ١٩٩٨).

٢) المجال الثقافي:

تتعدد وتتنوع تعريفات الثقافة. إلا أن هناك اتجاهين واضحين في تلك التعريفات؛ ينظر أحدهما للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والأيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية. أما الاتجاه الآخر فيربط الثقافة بنمط الحياة الكلي لمجتمع ما، والعلاقات التي تربط بين أفراده وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم. ويتبنى الباحث الاتجاه الثاني الذي يرى أن الثقافة ترتبط وتحدد كل ما يقوم به الشخص ويتبناه من فكر وفعل. وقد ظل تعريف كلمة (ثقافة) مهمة معقدة وصعبة لأن ما أنتج من تعريفات يتسم باختلاف كبير كما أن الثقافة لا يمكن معالجتها إلا باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من أوضاع الحياة الواقعية بطرق دقيقة في الزمان والمكان" (مايكل جرانج ٢٠٠٥). وقد زادت تعريفات الثقافة على ١٥٠ تعريفًا[١] قدم (نبيل علي ٢٠٠١) تصنيفًا موجزًا لهذه التعريفات:

١ ــ الثقافة كنسق اجتماعي: قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية؛

[١] يمكن الرجوع إلى تعريف الثقافة في عدد كبير من المراجع الهامة منها (حسين مؤنس ١٩٩٨)، و(نصر محمد عارف ١٩٩٤)

٢ ــ الثقافة كأيديولوجيا: تعرف الثقافة في إطاره بصفتها المنظار الذي يرى الفرد من خلاله ذاته ومجتمعه، وبصفتها ــ أيضًا ــ معيار الحكم على الأمور أيضًا. وتتضح صلة هذا التعريف بالصحافة حين ندرك كيف أصبحت هي الأخرى منظارًا نرى العالم من خلاله؛

٣ ــ الثقافة بوصفها انتماء: تعبر عن التراث والهوية والحمية القومية وطابع الحياة اليومية للجماعة الثقافية. وتكنولوجيا المعلومات هي الوسيلة الفعالة للمحافظة على هذا التراث، ورصد حصاد تلك الحياة اليومية؛

٤ ــ الثقافة بوصفها تواصلاً: من خلال نقل أنماط العلاقات والمعاني والخبرات بين الأجيال؛

٥ ــ الثقافة بصفتها دافعًا: على الابتكار والإبداع والنضال ضد القهر والتصدي لصنوف الظلم، وهنا يبرز دور تكنولوجيا المعلومات كأداة للمبدعين من جانب، ودور الإنترنت كسلاح في يد المناضلين والمناهضين للظلم من جانب آخر، حيث يمكن من خلالها أن تسمع أصوات المهمشين والضعفاء،

٦ــ الثقافة بوصفها حصادًا متجددًا: يتم استهلاكه وإعادة إنتاجه والتفاعل معه وإدماجه في مسار الحياة اليومية.

وقد برزت أهمية البعد الثقافي في التنمية بعد توجه الدراسات التنموية إلى محاولة فهم سبب عدم نمو بعض المجتمعات في العالم الثالث اقتصاديًا، وخاصة في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا والشرق الأوسط، في مقابل ارتفاع معدلات النمو في دول جنوب شرق آسيا. هنا بدأت فكرة (المعوقات الثقافية) تظهر إلى السطح وتطرح للدراسة والتمحيص، والفكرة تقول إن بعض المجتمعات قابلة للنمو الاقتصادي لأن عناصر ثقافتها غير ممانعة للتجديد، كما تتخلف مجتمعات لأن عناصر في ثقافتها السائدة تؤدي إلى ذلك.

في أوائل ستينيات القرن العشرين أكدت المقارنة بين البيانات الاقتصادية لكل من غانا وكوريا الجنوبية مقدار التشابه الكبير بين اقتصاديهما في ذلك الوقت باستخدام

معظم المقاييس الاقتصادية... بعد ثلاثين عاما أصبحت كوريا الجنوبية عملاقا صناعيا، لديها اقتصاد يحتل المرتبة الرابعة عشرة في العالم، من حيث الحجم، وشركات متعددة الجنسيات وصادرات ضخمة للمعدات الإلكترونية وغيرها من الصناعات المعقدة وارتفع الدخل الفردي فيها بدرجة كبيرة، في الوقت الذي عززت فيه مؤسساتها الديمقراطية، بينما لم تحدث هذه التغيرات في غانا التي يبلغ دخلها الفردي اليوم واحدا من خمسة عشر من الدخل الفردي في كوريا الجنوبية، لا شك في أن العديد من العوامل ساهمت في ذلك، ولكن يبدو أن للثقافة دور كبير في التفسير فالكوريون الجنوبيين يقدرون العمل الجاد والتعليم والتنظيم والانضباط في حين أن للغانيين قيما ثقافية مختلفة (هاريسون لورانس وصمويل هنتنجتون Harrison, Lawrence, and Samuel P. Huntington, ٢٠٠٠). وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP ٢٠٠٤) إلى تضافر عوامل أخرى ساهمت على تحقيق هذه الطفرة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وهي الإرادة الحقيقية للحكومة الكورية للقيام بدور رئيسي في إطلاق التنمية، والعلاقة الاقتصادية بين كوريا واليابان وأمريكا، .. ولعل الأهم كما يقول التقرير هو أن نسبة التعليم في كوريا في الستينات كانت أعلى منها في غانا، وان المدارس كانت منتشرة بدرجة أكبر. غير أن الاقتصادي السويدي غونار ميردال درس التجربة التنموية في آسيا، وخرج بنتائج دراسته في كتاب بعنوان الدراما الآسيوية Asian Drama ووصل إلى أن التمويل ليس هو أساس التنمية وأن العوامل غير الاقتصادية وفي مقدمتها الثقافة والتعليم والتربية تؤدي دورًا مهمًا في التنمية (خير الدين حسيب ٢٠٠٦). وعززت تجربة النمو الآسيوية أهمية البعد الثقافي للتنمية.

ونبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP ٢٠٠٤) إلى وجود ثلاث خرافات تحيط بالعلاقة بين التنمية والثقافة: **الخرافة الأولى**: أن بعض الثقافات من المرجح أن تحقق تنمية دون غيرها، وهي الخرافة المرتبطة بالجبرية الثقافية وهي أفكار قديمة.. بيد أن موجة جديدة من الجبرية الثقافية آخذه في الظهور تنسب إخفاق النمو ونشر الديمقراطية إلى عيوب كامنة في الخصائص الثقافية وهي أفكار خطرة يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات متطرفة في السياسات نتيجة سيادة اعتقاد بأن بعض الثقافات في مجتمع

ما ليست مؤهلة للنمو الاقتصادي والديمقراطية... ولا يبقى لذلك المنطق إلا خطوة صغيرة للقول بأن هذه الثقافات يجب أن تقمع أو أن تصهر في غيرها .. **الخرافة الثانية:** هي أنه من المحتم أن يؤدي التنوع الثقافي إلى نزاعات بشأن القيم. أما **الخرافة الثالثة:** فهي أن التنوع الثقافي يعيق التنمية.

لقد تأكد "ما للثقافة من أثر بعد أن ظهر للعيان ما فعله الاقتصاد في غيبة الثقافة بمسيرة التنمية المجتمعية، فكان لابد للثقافة من أن تصبح هي محور التنمية، لتحتل موقع القلب المحرك الذي تدور حوله عمليات التنمية القطاعية: سياسية واقتصادية وتربوية وعلمية وتكنولوجية، وذلك علاوة على التنمية الفكرية والإبداعية" (نبيل علي ٢٠٠١). ويذهب (مايكل كرانغ ٢٠٠٥) إلى أنه بدلاً من مقولة "الاقتصاد يحدد الثقافات" تصبح الثقافة هي التي تحدد الاقتصاد". ويشرح (جلين فيشر ٢٠٠٤) علاقة الثقافة بالنمو بقوله: إذا أراد أحد المجتمعات أن "يتطور" لابد من إحداث تغييرات، ليس فقط في أنواع المعرفة والمهارات المكتسبة، بل أيضًا في أنماط الشخصية، وفي القيم الأساسية، وعادات التفكير. وأصبح المناخ الثقافي الذي يتمثل في وسائل الإعلام الجماهيرية، والإعلان وتكنولوجيا المعلومات والاتصال له دور مباشر في الإنتاج والإدارة الثقافية، وكذلك في التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم والتبادل الثقافي والمتعة وقضاء وقت الفراغ أيضًا.

٣) الحرية والحكم الصالح:

يعد ارتباط حرية التعبير بالتنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة المرتبطة بتحول التنمية نحو المفهوم الإنساني وبعدها عن الجانب المادي المتمثل في الأرقام والإحصائيات. وكما يصف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة فإن "السماح للناس بالتعبير تعبيرا كاملا غاية تنموية هامة بحد ذاتها" (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤)، حيث اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن الحكم والتنمية البشرية المطردة صنوان لا يمكن فصل الواحد منهما عن الآخر. فالتنمية لا يمكن أن تتحقق وتطرد في غياب حكم جيد. كما أن الحكم لا يمكن أن يكون جيدًا ما لم يكفل

إطراد التنمية ويضع البشر في قلبها. ويمثل دعم الأنظمة المتعددة الأحزاب، وحرية الصحافة والنقد البناء، وإجراء الانتخابات الدورية جميعها، آلية هامة للمحافظة على الحرية وتقوية ثقة الناس في قدراتهم وفي مستقبلهم (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣). . وهو ما يقتضي توافر ثقافة سياسية مشاركة (محمد سعد إبراهيم ٢٠٠٢) وإدراك واع لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها وهو ما يستمد من مؤسسات عديدة كالأحزاب ومؤسسات التعليم ولكن بالأخص من وسائل الاتصال الجماهيري (السيد عبد الحليم الزيات ٢٠٠٢) التي تؤثر في تشكل معارف الأفراد واتجاهاتهم نحو القضايا ومشكلات المجتمع (خالد صلاح الدين، ٢٠٠٣). ويربط المفكر القومي قسطنطين زريق بين قضية الحرية وبين قضية (القدرة الحضارية) التي هي الكاشف الجوهري عن التباين بين الأمم تقدما وتأخرا وعنده أن الأوضاع المتخلفة التي يعاني منها العرب في الأزمنة الحديثة إنما ترتد إلى اختلال مقاييس التحضر وضعفها، ولتجاوز هذا الاختلال لابد من شروط جوهرية لتحضره وأهم المقاييس الصالحة لتحديد حالة التحضر في مجتمع من المجتمعات ترتد إلى ثمانية أسس هي: "القدرة التقنية، والذخيرة العلمية الخالصة، والقيم الخلقية، والابتكار الفني والأدبي، والحرية الفكرية، ومدى انتشار القدرات والقيم في المجتمع، والنظم والمؤسسات والتقاليد السائدة وما تتضمنه من حريات وحقوق، والأشخاص الذين تتمثل القدرات والقيم في سيرهم وفاعليتهم" (قسطنطين زريق ١٩٨١).

وتشهد البلدان العربية قيام تفارق بين الحرية والديمقراطية يعود إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية مع تفريغها من مضمونها الأصلي الحامي للحرية، بمعناها الشامل، حتى تنتهي هذه الهياكل، تحت هيمنة السلطة التنفيذية، إلى آليات لنسق حكم لا يحمي الحرية، مثل مجالس نيابية تأتمر بأمر السلطة التنفيذية بدلا من أن تراقبها وتسألها، ومنظمات غير حكومية تدار من قبل الحكومة، و(نقابات عمال) تدافع عن مصالح الحكومة أو رجال الأعمال ولا تلقي بالا لمصالح من يفترض أن تمثلهم، ووسائل إعلام تتحول إلى أبواق للدعاية لرموز السلطة القائمة، بدلا من أن تذكي الحوار الموضوعي وتدعم اكتساب المعرفة وبناء التنمية، وهناك مقاومة للتغيير، تنشا

في البنية المجتمعية، ويقويها أن التقدم نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح ينطوي على الإضرار بمصالح القلة المهيمنة على مقادير الأمور في الوقت الراهن. (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥). ويعد ظهور فكرة الحكم الصالح تطور جديد يسير يدا بيد مع المناقشة المفتوحة لمشكلة الفساد كسبب رئيسي لضعف النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية (تقرير لجنة المستوطنات البشرية الأمم المتحدة٢٠٠٠).

وطبقًا لتقارير برنامج للأمم المتحدة الإنمائي UNDP أعوام ١٩٩٧، و ٢٠٠١)، وتقرير (التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥)، فإن من أهم مقومات الحكم الصالح:

١ــ المشاركة: بمعنى أن يكون للناس دور فعال في إدارة شؤون مجتمعهم. وهو ما يقتضي أن تتاح للجميع ــ ذكورًا وإناثًا ــ فرصًا كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، والتعبير عن مصالحهم، وإعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة، كما تتاح لهم فرص حقيقة للتأثير في عملية صنع القرارات، والارتكاز إلى المشاركة الشعبية الفعالة، مع تمثيل شامل لعموم الناس،

٢ــ الشفافية: التي تقوم على التدفق الحر للمعلومات، عبر توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين، فضلاً عن صحة المعلومات ودقتها واكتمالها،

٣ــ المحاسبة: ويقصد بها أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للرقابة والمساءلة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، وأن يتقبلوا تحمل المسؤولية (ولو جزئيًا) عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الغش، وأن يستجيبوا للنقد ويعدلوا قراراتهم في ضوئه.

٤ــ حكم القانون: أو سيادة القانون، وهو ما يقتضي توافر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع سواء في التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم، أو في التعرض للعقاب بمقتضي القوانين السارية. ويتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وان تطبق دون تحيز، ووجود قضاء كفء ونزيه

ومستقل تماما على تطبيق القانون، وتنفيذ أحكامه بكفاءة من جانب السلطة التنفيذية،

٥ـ الفاعلية: وتعني قدرة الحكم على التوصل إلى أفضل استخدام للموارد. وهذا يقتضي توافر القدرة والكفاءة من جانب مؤسسات الحكم، فضلاً عن توافر الحساسية لهموم الناس مصالحهم لدى هذه المؤسسات،

٦ـ الإنصاف: وهو ما يعني كفالة معاملة عادلة وغير متحيزة لجميع النساء والرجال، فضلاً عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها،

٧- صون الحرية: بما يضمن توسيع خيارات الناس،

٨- الاعتماد على المؤسسات، نقيضا للتسلط الفردي، بحيث تعمل مؤسسات الحكم بكفاءة وبشفافية كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة، في ما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، ومن قبل الناس مباشرة من خلال الاختيار الدوري الحر النزيه،

٩- الاستجابة: يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها،

١٠- الرؤية الإستراتيجية: يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الصالح والتنمية مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور،

١١- بناء التوافق: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع بما يشكل أفضل مصلحة للجماعة،

ويخلص (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) إلى انه يتعين أن تكون الأولوية الأساسية للسياسة في البلدان العربية إذا ما أريد استعادة النمو على أساس مستدام، وان العدل والمعرفة والحرية وحقوق الإنسان ضرورية للحكم الصالح لما لها من قيم في حد ذاتها ولدورها الحاسم في التمكين لتحقيق التنمية المستدامة، فهي في الوقت ذاته غايات التنمية ووسائلها.

التعريف الإجرائي:

تتبنى الدراسة التعريف الإجرائي التالي للتنمية المستدامة باعتبارها: إدارة للموارد البشرية والطبيعية والمادية تحميها من التدهور وتضمن تواصلها، لتحقيق تنمية تفي باحتياجات الأجيال الحاضرة دون الافتئات على حق الأجيال القادمة في إشباع حاجاتها، وتتحقق هذه التنمية من خلال مشاركة واسعة في تحقيها والاستفادة من عائدها".

ويركز هذا المفهوم على القناعات التالية:

١ــ لا توجد سياسة وحيدة لإطلاق طاقات التنمية المستدامة، وضمان أطرادها. بل إن الأمر يستلزم العمل بحزمة من السياسات، تخاطب الأبعاد والقضايا المتعددة، على نحو متناسق ومتكامل وقابل للتطوير في ضوء المستجدات،

٢ــ يقتضي تحقيق التنمية المستدامة تنشيط وتفعيل أطراف وقوى متعددة في المجتمع وإشراكها على نحو جاد في اتخاذ وتنفيذ ومتابعة قرارات التنمية،

٣- التنمية المستدامة تعتمد على الرؤية المستقبلية، وعلى إحداث نقلة ثقافية شاملة في المجتمع،

٤- لن تتحقق التنمية المستدامة بدون حرية وديمقراطية في ظل مشاركة واسعة وحكم صالح.

إسهام الصحافة في تحقيق التنمية

تنمو وتزداد أدوار الصحافة بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع والعالم، حيث تضيف كل مرحلة تاريخية وظائف جديدة لتلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع خلال هذه المرحلة التاريخية. كما يختلف الباحثون حول تحديد أهمية هذه الوظائف، فالبعض يرى أن الإقناع هو الهدف الأساسي لهذه الوسائل، بينما يؤكد البعض على وظيفة الأخبار وتوصيل المعلومات. وهناك فريق ينظر لوسائل الإعلام بوصفها القوة الرئيسية للتغيير الاجتماعي، ويذهب فريق آخر إلى أن الإعلام يقوم بتثبيت وتقوية المعتقدات والاتجاهات السائدة التي تؤدي إلى مقاومة التغيير وتقبل

الأوضاع السائدة. والمعروف أن وسائل الإعلام تقوم بأدوار هامة تتمثل في، التنشئة الاجتماعية، والسيطرة من خلال مفهوم الإقناع، التسلية، تدعيم الآراء وتغيير الاتجاهات، والمشاركة والتعبير عن الآراء (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢). فيما أضاف "دونالد فيرجسن Donald Fergusen ١٩٨٦) الوظيفة الاقتصادية بتعريف الناس السلع والخدمات، ووظيفة التأريخ. كما برزت وظائف مستحدثة، لعل من بينها تلك المتعلقة بوضعية الصحف كساحة للنقاش العام وكتعبير متنوع الدلالات عن الخطابات الفكرية السائدة في واقع محدد، وتتأكد أهمية هذه الوظيفة كلما اتسعت مساحة حرية التعبير التي تحظى بها الوسيلة الصحفية في مجال تعاملها مع مختلف الشئون والظواهر فضلا عن الأحداث الطارئة والأزمات (هشام عطية ٢٠٠٤). وفيما يتعلق بعملية التغير الاجتماعي فإن وسائل الاتصال تقوم بالوظائف التالية (سعيد محمد السيد ١٩٩٣)؛

أ. وظيفة الأخبار التي تهدف إلى مراقبة البيئة المحيطة وتزويد النظام الاجتماعي بالمعلومات اللازمة،

ب. الوظيفة التعليمية بمعنى مساعدة النظام الاجتماعي على نقل ونشر القيم،

ج. الوظيفة السياسية عبر المساعدة في وضع السياسات وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات،

د. وظيفة قياس رجع الصدى بمعنى إنشاء نظام لمعرفة رد الفعل داخل النظام الاجتماعي، وأيضا بين هذا النظام والبيئة المحيطة،

هـ. وظيفة الترديد، بمعنى نشر نتائج المستحدثات الناجمة من أحد أجزاء النظام الاجتماعي إلى الأجزاء الأخرى ومن المصادر الخارجية إلى الجمهور المنسب داخل النظام الاجتماعي

و. وظيفة تحقيق المساواة لمساعدة أفراد الطبقة الاقتصادية الاجتماعية الدنيا على تضييف الفجوة المعرفية بينهم وبين أفراد الطبقات الأخرى بأمل رفع مستواهم المعيشي.

وفي تناول وظائف الصحافة ودورها في المجتمع، وتأثيرها في التنمية، ظهرت مجموعة من النظريات من أبرزها النظرية النقدية، والمسئولية الاجتماعية، ونظرية المشاركة الديمقراطية.

١- النظرية النقدية:

تنطلق النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت في بحوثها من منظور الإدراك المتزايد للسياقات الاجتماعية والثقافية الأشمل التي تتحرك بداخلها الظواهر الإعلامية، فهي تتبنى رؤية تفاعلية للإعلام وتمنح أولوية قصوى للعلاقة بين الإعلام والواقع الثقافي الشامل، (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢). ويرى تيودور آدورنو وماكس هوركهيمر مؤسسا المدرسة أن مؤسسة الإعلام الحديث ما هي إلا أداة للسيطرة الاجتماعية وإعادة إنتاج المجتمع بأنماطه السائدة (نبيل علي ٢٠٠١). وفي المجتمع البديل الذي تطرحه النظرية النقدية تقوم وسائل الإعلام بعدة ادوار (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢):

أولا: يمكن توظيفها كوسائل لتحريض الجماهير على الثورة ضد النظام الرأسمالي، وكذلك يمكن استخدامها كآلية لتحرير وعي واهتمامات الجماهير من خلال الإسهام في تغيير النمط الحياتي الذي ينظم خبرات الجماهير، وتوظيفها كأداة لتبادل المعلومات والتعبير عن الاهتمامات والاحتياجات الجماهيرية.

ثانيا: تعتبر النظرية النقدية وسائل الاتصال الجماهيرية أدوات للتعبير الحضاري والتواصل الثقافي الذي يساعد على تحرير وعي الجماهير وبالتالي يفتح أمامها آفاقا أوسع لتحقيق إنسانيتها*.

* لمزيد من التفاصيل حول المدرسة النقدية يمكن الرجوع إلى، عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢: النظرية النقدية في بحوث الاتصال (القاهرة: دار الفكر العربي)، و نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٢- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ظهرت في إطار المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية للصحافة، وبلغت ذروتها عندما تشكلت لجنة حرية الصحافة، وأجرت دراستها على الصحافة الأمريكية وقدمت تقريرها عام ١٩٤٧، بعنوان: "صحافة حرة مسئولة". ومن حيث وظائف وسائل الإعلام، في المجتمع المعاصر، رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف التالية:

أ. تقديم تقرير صادق وشامل وذكي، عن الأحداث اليومية.

ب. أن تعمل كمنبر لتبادل التعليق، والنقد.

ج. أن تقدم صورة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.

د. أن تبرز أهداف المجتمع، وقيمه، وتوضحهما.

هـ. أن توفر معلومات كاملة عما يجري يومياً.

ويلخص دينيس ماكويل* المبادئ الأساسية، لنظرية المسؤولية الاجتماعية، في الجوانب التالية:

أ. إن الصحافة، وكذلك وسائل الإعلام الأخرى، يجب أن تقبل، وأن تنفذ التزامات معينة، تجاه المجتمع،

ب. يمكن تنفيذ هذه الالتزامات، من خلال الالتزام بالمعايير المهنية، لنقل المعلومات، مثل الحقيقة والدقة، والموضوعية والتوازن،

ج. لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي، من خلال إصدار مواثيق شرف مهنية، لحماية حرية التحرير الصحفي، والممارسة الصحفية وإنشاء مجالس للصحافة،

د. إن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة، والعنف والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أية إهانات إلى الأقليات،

---

* لمزيد من التفاصيل حول نظرية المسؤولية الاجتماعية يمكن الرجوع إلى وليام ل ريفرز ١٩٧٥) (سليمان صالح ١٩٩٤) (حسن عماد مكاوي ١٩٩٤) (محمد حسام الدين ٢٠٠٣)..

هـ. إن الصحافة يجب أن تكون متعددة، وتعكس تنوع الآراء، وتلتزم بحق الرد وإصدار قوانين للحد من الاحتكار،

و. إن للمجتمع حقاً، على الصحافة، بأن تلتزم بمعايير رفيعة، في أدائها لوظائفها،

ز. إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة

٣- اقترابات نظرية أخرى*:

في مقابل تصور يرى أن الجمهور هو من يجب أن يحدد توجهات واهتمامات الصحف هناك "المنظور الذي يعرف باسم Agenda Setting ويقوم على رؤية مفادها أن وظيفة الإعلام هي العمل على تشكيل اتجاهات الرأي العام من خلال التركيز على قضايا معينة وتهميش قضايا أخرى، وبهدف إلى دراسة وإبراز الدور الذي يقوم به الإعلاميون في إعداد الخريطة العامة للأحداث والمشكلات التي تعالجها وسائل الإعلام" (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢). هناك منظور (نموذج الاعتماد) الذي قدمه كل من ميلفين ديفلير وبول روكيتش عام ١٩٧٦، وتناول العلاقة بين وسائل الإعلام والنظام الاجتماعي وجمهور، ويقصد بالاعتماد على وسائل الإعلام درجة أهمية وسيلة معينة للأفراد كمصدر عن الأحداث والقضايا المثارة على الساحة، ومن بين فروض النموذج انه كلما زادت حدة عدم استقرار النظام الاجتماعي وتغيره، زادت الحاجة إلى المعلومات وتقديمها إلى الجمهور بحيث يصبح أكثر اعتمادا على وسائل الإعلام في أوقات التغير (جمال عبد العظيم احمد ٢٠٠١).

محاور الدور التنموي للصحافة :

تختلف الرؤى التي تتناول دور وسائل الإعلام وفي قلبها الصحافة فيما يتعلق بالتنمية، ويرى (ولبر شرام وروبرتس دونالد Wilbur Schramm and Donald Roberts ١٩٧١) أن الحد الأدنى لمساهمة الإعلام في عملية التنمية يتمثل في، تقديم معلومات

* ويمكن التوسع في تناول دور الإعلام والتنمية بالرجوع إلى، عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢، عاطف عدلي العبد، ونهى عاطف العبد ٢٠٠٨

عن ضرورة التغيير، وتهيئة قبول عام للتغيير المطلوب، والمساهمة في تعليم المهارات الضرورية لهذا التغيير. ويشير (نبيل على ٢٠٠١) إلى مهام تنموية أساسية للإعلام منها التعليم، والتوعية الثقافية وإعادة إحياء الإرادة الجماعية للمشاركة في العمل الاجتماعي. ويحدد (دياز برودينيف Diaz Bordenave ١٩٧٦) عددا من المهام للإعلام لإنجاح برامج التنمية:

- رفع مستوى الوعي عند القادة
- التدريب على مهارات الاتصال
- إيجاد وسائل لقياس رد فعل الجمهور
- التعليم الجمعي من خلال وسائل الاتصال
- تنظيم جماعات الضغط
- اشتراك وسائل الاتصال فعليا في وضع خطط التنمية
- تطوير المؤسسات المحلية والتعاون بين بعضها البعض
- نقل التكنولوجيا وإمداد الجمهور بالمعلومات

وهناك عدد من المحاور التي تركز الدراسة على أهمية قيام الصحافة بها، في إطار مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وهي المشاركة ونشر المعرفة والثقافة.

١- المشاركة.

تعد المشاركة في إطار من الديمقراطية والحرية شروط رئيسية للتنمية، وأحد الأعمدة الرئيسية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والمشاركة موقف إيجابي، يترجم الرغبة في القيام بنشاط اختياري في مجال الحياة، وتتطلب المشاركة حدًا أدنى من الوعي والمعرفة، يؤدي إلى سلوك فعلي ملموس؛ يتمثل - غالبًا - في الأنشطة المتعارف عليها كالترشيح في الانتخابات، والإدلاء بالصوت، والعضوية في الأحزاب أو المنظمات، وحضور المؤتمرات والاجتماعات.. إلخ (جوناثان بوردمان ١٩٩٢).

ويربط "هنتنجتون" بين المشاركة والتنمية السياسية؛ حيث يرى أن عملية التنمية السياسية تنطوي على أسس ثلاثة: الأول: ترشيد السلطة، والثاني: التمايز بين الوظائف السياسية، والثالث: التهيئة للمشاركة السياسية، بحيث تزداد المساهمة الشعبية سواء من حيث عدد المساهمين ونطاق مساهمتهم، أو مجال هذه المساهمة ومدى تكرارها وبروز مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة (في: محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١). وتقوم الثقافة السياسية، بدور كبير في تحديد طبيعة العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي وترسم الملامح المميزة لهذه العلاقة وتضعها في إطار أحد الأنماط التالية (روبرت فرانك Robert Frank ١٩٨٨):

الأول: تتسم فيه توجهات الأفراد نحو النظام السياسي بالاهتزاز والضعف وعدم الثقة، بالإضافة إلى عدم اهتمام المواطنين بالقضايا العامة والشأن القومي.

الثاني: بالإيجابية النسبية، حيث يعي الأفراد، بدرجة أو بأخرى، الشؤون العامة، ويدركون ويفهمون مجريات الأمور على الساحة السياسية، ولكنهم يشعرون أن دورهم محدود، لا يؤثر في عملية صنع القرارات، حيث لا يسمح النظام بالمشاركة الفعالة من قبل المواطنين.

الثالث: تتوافر فيه درجة عالية من الوعي والمشاركة الإيجابية من قبل المواطنين، واحترام النظام السياسي لإرادة الشعب، الأمر الذي يشيع مناخًا ملائمًا لتحفيز المواطن على تبني سلوكيات إيجابية في إطار المشاركة السياسية.

وإذا ما نظرنا إلى خصائص الثقافة السياسية في المجتمع المصري سنجد أن مجموعة منها تتعارض مع متطلبات التنمية وأبرزها: أنماط القيم المطلقة التي تسود المجتمع والتي يترتب عليها أحكام مسبقة على أي نشاط سياسي يقوم في الأساس على النسبية، والسلبية، وأنماط القيم التي يضفي عليها طابع القداسة سواء من خلال ربطها بالدين أو العادات والتقاليد أو الأعراف والتي تمثل معايير لتقييم السلوك والممارسة السياسية في نطاق مثل هذه الثقافة السياسية، وهو ما يتطلب بناء وترسيخ منظومة القيم السياسية الملائمة للتنمية والتي تشمل قيمًا مثل: الاعتدال، الثقة، التسامح، احترام

القانون، القبول بالتعددية السياسية والفكرية، والقبول بالحق في الاختلاف في الـرأي (حسنين توفيق إبراهيم ٢٠٠٥). ويقول (جلين فيشر ٢٠٠٤) في المجتمعات التـي لا يعتبر وجود ثقافة سياسية مدنية فيها هو القاعدة، وحيث تلعب الحكومة المركزية دورًا محوريًا في تنفيذ التنمية، غالبًا ما يتم النظر إلى العملية الديمقراطية على أنها تـرف ينبغي تأجيله، بحجة أن القدر الزائد من الديمقراطية يؤدي إلى اضطراب الأولويـات، والافتقار إلى الانضباط الضروري، كما أن الثقة محدودة في أن يعرف عامة الجمهور حقًا، أين تكمن مصلحته أو أن يكون على استعداد لإجراء اختيارات ذكية. والأسوأ من كل ذلك وفقًا لهذا الرأي أن النظام الديمقراطي يسمح لمن يعارضون التخطيط الإنمائي القيام بأعمال مخربة يسهل أن تتجاوز ما يستطيع أن يتحمله الجهد التنمـوي الهـش. وفي هذا الصدد يؤكد (أمارتيا صن ٢٠٠٤) أن حرية المشاركة السياسية، أو فـرص الحصول على التعليم الأساسي أو على الرعاية الصحية، هي من المكونات التأسيسية للتنمية، وإن صلتها الوثيقة بالتنمية ليست في حاجة إلى تقويم جديد من خلال إسهامها غير المباشر لإنجاز زيادة إجمالي الناتج القومي أو من خلال النهـوض بالتـصنيع. علاوة على هذا فإن هذه الحريات والحقوق ذات فعالية كبيرة أيضًا للإسهام في التقـدم الاقتصادي، أن اتساع نطاق الحرية يمثل في أن الغاية التي لها الأولويـة والوسـيلة الأساسية للتطوير والتنمية.. فقوام التنمية؛ إزالة مختلف أنماط افتقاد الحريات التي تحد من خيارات الناس، وتقلص فرص مشاركتهم.

وتتطلب المشاركة توسيع نطاق الاختيار، أي الزيادة في نطاق البـدائل الفعالـة المعروضة صراحة على الناس وهو ما يعد الهدف الرئيس، ومعيار التنمية الاقتصادية وأوضح دبليو. إيه. لويس في مؤلفه المشهور "نظرية النمـو الاقتـصادي" أن هـدف التنمية هو زيادة "نطاق الخيار الإنساني" فالتنمية لا يمكن أن تنفصل عـن المـشاركة الشعبية فالهدف والمعيار من التنمية هما توسيع فرص ونطاق الاختيار تأسيسًا علـى الحق في المعرفة وفي التعليم.. إلخ، أي الزيادة في نطاق البدائل الفعالة المعروضـة والمطروحة صراحة على الناس. التنمية ليست مجرد الغاية إنها أيضًا عملية الوصول إليها، فجزء من سبب عدم استدامة التنمية هو ابتعاد الأغلبية عن أخذ دور كامل وواع

في القرارات الخاصة بالنشاطات الحياتية (ج تيمونز روبيرتس ٢٠٠٤). وتتصل المشاركة السياسية بإعطاء كافة أفراد المجتمع الحق في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، وهو ما يعني ممارسة هذا الحق فعليا بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة وفي إطار الشعور بحرية الفكرة وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي (سعد إبراهيم جمعة ١٩٨٤). فالمشاركة الجماهيرية في مناخ حر هي أساس نجاح عملية التنمية، وديمقراطية المجتمع وتحرير الإعلام الوطني هما المدخل الملائم لتعامل فعال مع عصر الاتصال والمعلومات بما يحقق التنمية المستدامة.

دور الصحافة في تدعيم المشاركة السياسية:

يتحدد إسهام وسائل الإعلام، وفي قلبها الصحافة في تدعيم المشاركة السياسية في إطار عدد من العوامل أهمها؛ العلاقة بين النظم السياسية ونظم الاتصال والإعلام بوصفها القناة الرئيسية لتداول المعلومات في المجتمع، ومن ثم كان لكل نظام سياسي على مدى التاريخ نظامه الاتصالي والإعلامي، وقد حدث نوع من التفاعل بين تطور النظم السياسية ونظم الاتصال والإعلام، حيث كان تطور النظم السياسية في اتجاه معين يؤدي إلى تطور نظم الاتصال والإعلام هي الأخرى، كما أن التطورات التكنولوجية، منذ ظهور المطبعة وحتى الآن كانت تؤثر في النظم السياسية بدرجات تختلف من نظام إلى آخر تبعًا لبنية النظام المؤسسية وطبيعة علاقات القوى التي تحكم النظام والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية التي يتعامل معها، إضافة إلى العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية بالمجتمع والدولة التي يحكمها نظام سياسي معين ويرصد (محمد سعد أبو عامود ١٩٨٦) التطورات التي تركها الإعلام على الأنظمة السياسية المعاصرة:

أ – ازدياد قوة المواطن العادي نسبيًا في مواجهة السلطة السياسية، فمواطن هذا العصر أكثر إحساسًا بقدراته الذاتية، وذلك من خلال شعوره بمعايشة كل ما يجرى

من أحداث، ومن ثم فقد زال بالنسبة له حاجز الغموض الذي كان يكتنف مشاعر سلفه تجاه عالم السياسة،

ب- أدى ازدياد قدرات الأداة الإعلامية ووفرة المعلومات، خاصة في المسائل السياسية إلى زوال حاجز السرية بصدد المعلومات السياسية، فلم يعد النظام السياسي قادرًا على إخفاء بعض المعلومات لأن ما يخفيه بالداخل، يمكن الحصول عليه من الخارج، بل أصبح مطالبًا بمصارحة المواطنين بالحقائق والاستماع إلى آرائهم وأفكارهم بوصف هذا الأمر حقًا من حقوقهم، ولم يعد أمام النظام ما يتذرع به من أسباب لإخفاء الحقائق بدعوى حماية الأمن القومي، حين أصبحت معظم المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع متاحة للدول الأخرى، وقد نتج عن هذا الوضع تضييق نطاق المناورة السياسية داخليًا. وهو ما أدى إلى التخفيف من حدة الغموض الذي كان يحيط بالعملية السياسية بالنسبة للمواطن العادي، هذا الغموض الذي كان يوفر نطاقًا ملائمًا للمناورة وحرية الحركة بالنسبة لرجل السياسية،

ج- في ظل وضع كهذا يتسع نطاق المواءمة السياسية أمام صانع القرار السياسي الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد العملية السياسية، وهنا تبرز الحاجة إلى مؤسسات سياسية تقوم بدورها في هذا المجال، وهو ما يعني أن تحديد سلطات صانع القرار أضحت ضرورة تفرضها الظروف الموضوعية للإرادة السياسية للمجتمع،

د- أصبح الإعلام أحد آليات العملية السياسية، سواء بالنسبة للمواطن العادي، أو لصانع القرار، وكذلك المؤسسات السياسية الأخرى في المجتمع،

هـ- ازدياد تأثير رجال الإعلام في الشؤون السياسية، الأمر الذي يعنى أن التكوين الفكري والثقافي لرجل الإعلام يمكن أن يلعب دورًا في نطاق التأثير على العملية السياسية. وهو ما أدى بدوره إلى ازدياد حدة الضغوط على العاملين في الإعلام سواء كانت ضغوطا فنية ترجع إلى ازدياد حجم المعلومات المتدفقة على المؤسسات الإعلامية، أو الضغوط النفسية التي يمكن أن تمارس من قبل السياسيين أو الضغوط المتعلقة بطبيعة مهنة الإعلامي والتي يقوم فيها بدوره في نقل المعلومات للمواطن العادي بصدد كافة المسائل العامة في المجتمع،

و- ازدياد قوة الحقوق المعنوية التي يتمتع بها المواطن في هذا العصر، مقارنة بالمرحلة السابقة، فلم يعد يتمسك اليوم بحق الرأي، وإنما يتمسك بحق الاتصال بمعنى حرية تداول المعلومات من أسفل إلي أعلي ومن أعلى إلى أسفل، الأمر الذي يجعل من التعامل الاتصالي الذي يقوم على الحوار والإقناع ضرورة من ضرورات الممارسة السياسية في عالم اليوم كبديل عن أساليب العنف.

وبرز دور الصحافة في هذا المجال باعتبارها أداة في التنشئة السياسية، وباعتبارها أداة أيديولوجية. فالصحافة قد تكون ساحة أو أداة أو طرفا وبحكم طبيعة النظام السياسي يتحدد النظام الإعلامي الذي يعززه وفقا لعلاقة التأثر والتأثير في طار الأنماط الثلاثة التي تعكسها الصحافة من خلال (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢):

١- كونها ساحة تصور: والأصل في هذه الحالة أن الحكومات أو القوى السياسية المختلفة قد تلجأ لاستخدام الصحافة كساحة تطرح فها وعليها تصوراتها،

٢- كونها أداة للتصور: لدعم أو تثبيت تصورها أو للتحول من تصور سابق أو إجراء تعديلات على أسس ومرتكزات قائمة بالفعل،

٣- كونها طرفا فاعلا للتصور: له مفاهيمه وتصوراته الخاصة وتتاح له الفرصة كي يحاور القوى السياسية المختلفة ويمارس مهامه الرقابية والتقويمية على مجال التصورات المطروحة.

وقد يعمل الإعلام على تكريس ثقافة سياسية أحادية في المجتمع السلطوي، وقد يعكس ثقافات متباينة ومتنوعة في المجتمع الذي يسمح بحريه تدفق الآراء والأفكار وحرية الممارسة الإعلامية، وهو ما ينعكس على الاتجاهات والآراء التي تعبر عنها وسائل الإعلام، وترصد الدراسات التي أجريت عدة عوامل يعزى إليها تحديد الأطر التي يتم من خلالها تقديم الأحداث والقضايا السياسية التي تؤثر في توجهات الرأي العام تجاهها وثقافته السياسية (هويدا مصطفى ٢٠٠٠):

١- درجة الاستقلال السياسي لوسائل الإعلام،

٢- مصادر الأخبار والأحداث،

٣- القيم والأعراف السائدة التي تعكسها الممارسة الإعلامية،

٤- الخلفية والمعتقدات الأيديولوجية والسياسية والثقافية التي يعتنقها القائمون بالإعلام.

وأوضحت (أميرة العباسي٢٠٠١) أن الأفراد الأكثر تعليما وأكثر انتظاما في شراء الصحف أكثر معرفة بالتنظيمات السياسية القائمة، ومن ثم أكثر موافقة على المشاركة السياسية. فبسبب انتشار وسائل الإعلام وقدرتها على تقديم معلومات بشكل غير متاح لكل الناس. ويمكنها أن تدفع الفئات المهمشة إلى المشاركة ومنحهم صوتا، وتغير الناس والثقافة وتخلق الطلب على مؤسسات جديدة وتطلق جدلا عاما، وتسهيل الوصول إلى الإعلام، يمكن أن يقدم صوتا للجماعات الاجتماعية للضغط على التغير في المؤسسات الحاكمة ومعايير سلوكها (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢). وتوصلت (أميرة العباسي٢٠٠١) إلى أن دور الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية يجب أن يتم في إطار سياق مجتمعي أوسع. فالإعلام واحد من أدوات متعددة تحقق المشاركة، التي يشارك في تحقيقها العديد من المؤسسات السياسية والإعلامية والتعليمية. وينظر إلى المشاركة كمعيار لنمو النظام السياسي ومؤشر على ديمقراطيته. وتمر درجة المشاركة السياسية للجمهور بثلاث مراحل يلعب الإعلام دورا رئيسيا في كل مرحلة منها تبدأ هذه المراحل بمساعدة الرأي العام في الحصول على المعلومات والأخبار حول الأنشطة السياسية المختلفة، مرورا بمساعدتهم على تكوين موقف تجاهها وانتهاء باتخاذ سلوك تجاه هذه الأنشطة السياسية" (كريستوفر كيني Christopher B. Kenney ١٩٩٢).

دور الصحافة في نشر المعرفة:

أكد (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) أن المعرفة هي عماد التنمية خاصة في عصر المعلومات الذي نعيش فيه والذي يتميز بتسارع التغير التكنولوجي بشكل غير مسبوق. فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني، ومن أوائل المفكرين العرب الذين فطنوا إلى ارتفاع شأن المعرفة (قسطنطين زريق ١٩٧٧) الذي ذكر أن المعرفة

تتعدى مجرد العلم والعلوم بمعناها الصرف لتنسحب على الثقافة بمختلف جوانبها، ولتشمل جميع أنواع المعلومات والمهارات التي يكتسبها الإنسان، والأساليب التي يمارسها لصنع حاجاته وتنظيم شؤونه وترقية عقله ونفسه، تقوم فاعليات مجتمعية مختصة بإنتاج المعرفة ونقلها ونشرها كالتعليم والبحث والإعلام والنشر، فإنتاج المعرفة ونشرها هو السمة المميزة للمجتمعات المتطورة. وقدم (نبيل علي ٢٠٠٣) وصفا لهذه المعرفة بأنها تؤهل البشر لمواجهة عالم الواقع؛ الشديد التعقيد، السريع التغير. يتطلب ذلك توسيع مفهوم المعرفة بحيث لا تصبح مقصورة على المعرفة العلمية بل المعرفة المتكاملة التي تجمع بين ثلاثية المعرفة العلمية، ومعرفة الإنسانيات والمعرفة الكامنة وراء أنواع الفنون المختلفة. ويقوم بناء المعرفة على خمسة أركان (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤):

١- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح،

٢- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية،

٣- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية،

٤- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية،

٥- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل، منفتح، ومستنير.

وأكد (قسطنطين زريق ١٩٧٧) أن المعرفة ستغدو أهم مورد في الأنظمة الاقتصادية، وستكون الطاقة الأولى في المستقبل، ولن تكون للمعرفة أهميتها كطاقة إنتاجية استثمارية فحسب، بل سيكون لها مكانتها المستقلة وستطلب غاية في ذاتها. ويتطلب إنتاج المعرفة نشوء طلب مجتمعي قوي ومطرد على المعرفة، وتبلور إرادة سياسية على تامين الموارد اللازمة لنشاط منظومة معرفة حيوية وقادرة، بما في ذلك بناء رأس المال البشري راقي النوعية وبيئة من السياسات والبني المؤسسة المواتية لفعالية نشاطها، وحيوية منظومة المعرفة رهن بشروط سياسية في كل مجتمع، لعل

أهمها التمتع بالحرية، وضمانها بحكم القانون وباقي أركان الحكم الصالح، مع قيام نسق الحكم بتهيئة متطلبات نشر المعرفة وإنتاجها بكفاءة. ولهذه المعرفة خصائص يوردها (نبيل علي ٢٠٠٥):

١. معرفة سريعة دائمة التجدد،

٢. معرفة أكثر صلابة من خلال الحوار الفعال بين النظري والتطبيقي، والصلة الوثيقة بعالم الواقع،

٣. معرفة متخلصة من بقايا الفكر الديكارتي وتركة ثنائياته، التي رسخت في العقول رؤية مزدوجة عن العالم مثل ثنائيات "الصواب والخطأ" و"الصدق الكذب" و"الجميل والقبيح"، هي معرفة ترى مناطق الرمادي والظلال وتحتفي بالعقول "الضبابية" القادرة على أن تنفذ خلال حجب التعقد المعتمة، وعلى أن تولد علمًا جسورًا يقفز فوق الراهن المستقر، وينتهك السائد الرائج، ويستأنس المشوش والغامض وغير المكتمل،

٤. معرفة تقبل الخلاف والاختلاف، ولا ترى في التناقض دليلاً على الخطأ ولا في اللاتناقض دليلاً على الصواب،

٥. معرفة تخلصنا من حضارة وصفها البعض بـ"حضارة الانفصال": انفصال الغايات عن الوسائل، والنظري عن العملي، والأكاديمي عن المهني، ولغة النحويين عن لغة المتكلمين.

وفي إطار تصاعد المعرفة وأهميتهما برز مصطلح (مجتمع المعرفة) knowledge Society لوصف بعض التطورات الرئيسية في المجتمعات الصناعية في أواخر القرن العشرين وأوائل الواحد والعشرين "والمقصود بمجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة.. نقطة البدء في مجتمع المعرفة هي تنامي الاعتقاد أن الأصول المعرفية للمجتمع: المعرفة والخبرة، لا الأصول المادية أو المالية، كالمواد الخام أو رأس المال، هي

المحددات لجوهرية للإنتاجية والتنافسية، ومن ثم التقدم، في عالم اليوم والغد". (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤). ويتميز مجتمع المعرفة باستخدامه المعلومات بكفاءة أو إدارتها بفعالية، ويكون الأشخاص في مجتمع المعرفة على اطلاع اكبر، ويسعون في الوقت نفسه إلى أن تكون آرائهم معروفة بصفتهم مستهليكن ومواطنين مهتمين بالتداعيات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية للتغيرات التكنولوجية مع التركيز على الاستثمار في الابتكار والأبحاث والتطوير (المؤسسة الأوربية European Foundation ٢٠٠٣).

ويرتبط مجتمع المعرفة بإدارة الكم الهائل من المعلومات الحديثة والمتنوعة والسريعة التوالد حتى أصبحت معايير المعلوماتية فيه مقياسا للتقدم، وهذه المعايير هي (وليام مارتين William Martin ١٩٨٨):

١. المعيار التكنولوجي: تصبح تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية ويحدث انتشار واسع لتطبيقات المعلومات في المكاتب والمصانع والتعليم والمنزل.

٢. المعيار الاجتماعي: حيث تصبح المعلومات وسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة، ويتاح للعامة والخاصة معلومات على مستوى عال من الجودة.

٣. المعيار الاقتصادي: تصبح المعلومات مصدرًا للقيمة المضافة، ولخلق فرص جديدة للعمالة وتصبح فاعلا اقتصاديا أساسيا، سواء كمورد اقتصادي أو كخدمة أو سلعة.

٤. المعيار السياسي: تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير وبلورة العملية السياسية وذلك من خلال مشاركة أكبر من الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي Consensus.

٥. المعيار الثقافي: الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (كالصدق الإعلامي والأمانة العلمية، واحترام الملكية الفكرية والحرص على حرمة البيانات الشخصية..) وذلك من خلال ترويج هذه القيم من أجل الصالح القومي وصالح الأفراد على حد السواء.

وتركز الجدل في المنطقة العربية على معوقات اكتساب المعرفة ويرصد (نبيل علي ٢٠٠٣) عددا من أهم هذه المعوقات:

١ــ غياب الديمقراطية وحرية التعبير وما يرتبط بذلك من قدرة على استهلاك المعرفة وتوليدها.

٢ــ السياق المؤسسي الحالي غير القادر على امتصاص المعرفة وإذكاء روح البحث عنها وتنمية الدوافع لتوظيفها واقعيًا.

٣ــ الفلسفة التربوية القائمة على التعقيد وتضخيم المادة التعليمية على حساب مهارات التفكير الأساسية.

٤ــ ضعف الطلب على المعرفة من قبل الحكومة ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

يضاف إلى هذا أن ترجمة المعرفة إلى فعل وحسن انتقائها وتبنيها، يتطلب أن يكون الفرد مسلحًا بالخبرة النقدية التي تقوم على أساس عدم القبول التلقائي لكل ما يعرض أو يقال، وامتلاكه القدرة على التساؤل والمناقشة والانتقاد، وهو ما يعني الأخذ بأساليب التنشئة الديمقراطية، التي تعتمد في نقل القيم والخبرات السياسية للمجتمع على الحوار والمناقشة والإقناع بدلاً من التلقين والإتباع، ويؤكد (هيلتي لورنز Hilty Lorenz ٢٠٠٤) ان المواطنين يحتاجون إلى معلومات عالية الجودة ومناسبة في التوقيت من اجل زيادة المعرفة واثبات الذات؛ فالمواطن صاحب المعرفة فقط سوف يكون في موقع المشاركة في التخطيط واتخاذ القرار،، وهو ما يقتضي تقديم المعلومات المستحدثة باستمرار بشكل يسهل الوصول إليه ويسهل فهمه، وأن تكون في شكل حديث مركز وتخصيص المعلومات ومعالجتها لكل مستخدم فردي من المجموعات المختلفة، سواء كان ذلك التخصيص بسبب طبيعة المعلومات أو سهولة وصول الأفراد إليها عبر قنوات المعلومات المختلفة مثل تكنولوجيا المحمول والتفاعل عبر الانترنت.

وقد لعبت وسائل الإعلام منذ نشأتها الأولى دورا محوريا في نشر المعرفة، ولقد تحور هذا الدور مع صعود فئات من وسائل الإعلام إلى صدارة المنظومة الإعلامية مع التطور العلمي والتقاني الذي أوصلنا إلى شبكة الإنترنت وما تقدمة من إمكانات هائلة لنشر المعرفة. ويشترط (هيلتي لورنز Hilty Lorenz ٢٠٠٤) لكي يقوم

المواطنون بلعب دور مرتبط بصنع القرار والتخطيط والتنفيذ ان يزداد مستوى معرفة المواطنين بالظروف والشروط البيئية لحياتهم اليومية والضغوط البيئية التي يتعرضون لها، وهو ما يتطلب مستوى كاف من المعلومات وجودة الخدمة من وسائل الإعلام. وحتى تكون الرسالة الإعلامية فعالية فيما يتصل بنشر المعرفة، عليها أن تتصف بالسمات التالية (سعيد محمد السيد ١٩٩٣) :

- القدرة على فهم الجمهور للمحتوى
- أن تكون المعلومات التي تتضمنها مكتملة ومحددة وان يتم تقديمها في الوقت المناسب
- إن يكون في قدرة المتلقين تطبيق هذه المعلومات لأنها ذات فائدة مباشرة
- وأن يكون لدى المتلقين الرغبة في استخدام هذه المعلومات
- أن يكون هناك قدر كبير من التكيف بين الرسالة ومتغيرات الموقف الذي يحيط بالجمهور المستهدف.

ويظل البحث مستمرا عن إجابة السؤال الذي طرحته (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢) وهو؛ هل يمكن لبحوث الإعلام أن تتوصل إلى المعرفة التي نحتاجها لفهم وتغيير الواقع المجتمعي الذي نعيش فيه؟ والإجابة عن هذا السؤال تفترض ضرورة حدوث تغيير مجتمعي شامل سواء بالأساليب الإصلاحية أو الثورية.. فوسائل الإعلام لا تعتبر عنصرا هاما في التغير بمفردها، ولكن قدرتها على التأثير تأتي من خلال مجموعة مركبة من العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية.

دور الصحافة الثقافي:

أصبحت الثقافة محور عملية التنمية، وتحولت من نشاط هامشي يؤازر التنمية، أو يعوقها، إلى نشاط رئيس وقاسم مشترك ما بين جميع قطاعات المجتمع دون استثناء (نبيل على ١٩٩٩). وإذا كانت الدول المتقدمة بحاجة إلى الثقافة للحفاظ على تقدمها، فإن الدول النامية التي تسعى للتقدم وتسير على طريق التغير الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي والفكري، بحاجة اكبر إلى الثقافة باعتبارها الوسيلة الأولي في تقويض مرتكزات الجهل والسلاح الأقوى في مواجهة مظاهر التخلف والجمود وفي مواجهة التحديات والمخاطر التي تهددها، ولترسيخ أسس التقدم والتطور (عبد الكريم ناصف ١٩٩٨).

ورصد (نبيل علي ٢٠٠٣) قائمة النقلات النوعية التي حدثت للثقافة الجديدة التي نعيش في ظلها والتي أطلق عليها (ثقافة الإنترنت) وهذه النقلات هي:

أ – فكر إنساني جديد: يؤمن بأن التغير هو الثابت الوحيد باستثناء ثوابت العقيدة، يطرح المسلمات ويرفض الاستقطاب ما بين أقطاب الثنائيات، فكر لا يختزل الواقع حتى يدين لقدراته بل يقبل الواقع كما هو بتعقيداته واحتمالاته ويؤمن بلا نهائية إشكاليات العقل ولا نهائية الحلول والرؤى واستحالة اكتمالها وكمالها بالتالي،

ب – نظرة جديدة لمنظومة المجتمع وعلاقاتها بالثقافة: نظرة تضع الثقافة في قلب المنظومة كتيار يسري في جميع أركانها وقطاعاتها، فهناك ثقافات قطاعية للزراعة وثقافة للصناعة وثقافة للصحة وثقافة للاقتصاد وثقافة للتربية، وهلم جرا،

ج– موازين قوى جديدة: تجمع بين ثالوث القوة العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية، تبطن قواها الصلدة hard power بقوى لينة soft power تقوم على الجذب لا الضغط، والإقناع لا الإكراه، تحل فيها الأجندة محل التكتيك والمؤسسة محل الترسانة، وهوائي الإعلام بديلاً عن منصات الصواريخ وكسب العقول والقلوب بديلاً عن كسب الأرض، والإخضاع بالاتفاقيات (الجات مثلا) بدلاً من الإنذارات ونهب الموارد المعلوماتية بدلاً من نهب الموارد الطبيعية،

د – اقتصاد جديد: أساسه الموارد المعرفية ورأس المال الذهني intellectual capital وليس الموارد المادية في المقام الأول، اقتصاد قائم على صناعة الثقافة وصناعة البشر بالتالي،

هـ- تربية جديدة: تربية ليست قائمة على التحصيل وإكساب المهارات وإعادة إنتاج المجتمع القائم، تربية القدرة لدى الفرد على مواجهة ظاهرة العلم الضخم والانفجار المعرفي واتساع نطاق الخبرات والمهارات، وذلك بأن تجعل هدف التعليم هو تعليم الطالب كيف يتعلم، أو بقول آخر التركيز على كيف يفكر لا ما الذي يفكر فيه، وتصبح بالتالي مناهج اكتساب المعرفة وتنمية المهارات الذهنية أهم من تحصيل المادة المعرفية ذاتها أو اكتساب المهارات المهنية.

و- ثقافة علمية: وهي، حسب (أحمد زويل ٢٠٠٠)، التي تميز بناء المجتمع العلمي الذي من صفاته إنه يفترض العقلانية في التفكير أي أن يمتلك الإنسان في تصديه لقضايا العلم القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب والأمانة العلمية في تقويم الأمور والبعد عن الفهلوة في طريقة عمله وتعامله مع المجتمع والقدرة على جذب أجيال الغد التي تهاجر اليوم إلى العالم الغربي.

وتفرض عملية التغيير الثقافي اللازمة للتنمية ثلاث إشكاليات، يتمثل البعد الأول فيها إلى احتياجها لمساحة زمنية أكبر من عملية التغيير السياسي والاقتصادي التي تتم في سياق عملية التنمية في المجتمع، ومن ثم تظل بعض عناصر الثقافة التقليدية المسيطرة تحكم وتؤثر على عملية التنمية بصفة عامة، والبعد الثاني في هذه الإشكالية يتمثل في سيطرة نمط من الثقافة السياسية تسود فيه القيم المطلقة والمقدسة، وهو نمط مقفل بطبيعته، لا يتلاءم مع النمط الثقافي المطلوب لإنجاز عملية التنمية في الواقع المعاصر، فالأخير يقوم على منظومة من القيم النسبية القابلة للنقاش والتطوير. أما البعد الثالث لهذه الإشكالية فيدور حول الأسلوب الملائم الذي يجب إتباعه لبناء وغرس منظومة القيم الجديدة المناسبة لعملية التنمية، وهو بعد هام من أبعاد هذه الإشكالية لأنه يمتد إلى الوصول للأسلوب الملائم لمواجهة مقاومة التغيير التي تتلازم وهذه العملية (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٧).

ولكي تكون الصحافة أحد أدوات مواجهة هذه الإشكاليات، ولكي يكون الإعلام أداة تثقيف حقيقية للجماهير لابد له من أن يسعى وبلا قيود إلى الحقيقة، والتبادل الحر للأراء والمعرفة، ويتطلب وجود دور فعال للصحافة في تعزيز الثقافة المواتية للتنمية:

أ – معايير أخلاقية جديدة للعمل الصحفي؛ لا تقف عند حدود مواثيق الشرف الصحفية ولكن يتم تطبيقها فيما يقدم بشكل فعلي للجمهور،

ب – مؤسسات صحفية جديدة؛ تتسم بالدينامية والسرعة والتكيف واتخاذ القرار، لديها أفراد ماهرون في استخدام الوسائل الحديثة المعلومات والاتصالات، بدون احتكار لفكر ومفاهيم القارئ، وألا يكون هدف وجودها مرتكزا فقط على الربح ولكن التواصل الفعال مع الجمهور الذي يشارك بمساحة لا بأس بها في تحرير وتبويب المادة الصحفية،

ج – إبداع محتوى صحفي جديد: يستوعب تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، ويدمج بين أنواع الفنون والآداب والمعارف في سيولة تفتح آفاقًا جديدة للقارئ والصحيفة،

د – صحافة جديد: لا تسعى إلى تهميش جمهورها، وتحويل المواطنين إلى كتل صامتة من القراء، صحافة تتيح للقاري التفاعل عبر وسائل عملية للنفاذ إلى أعماق مضمون ما ينشر ليتفاعل معه إيجابيًا ويشارك برأيه وفعله في توجيه العمل الصحفي، صحافة لا تحابي السلطة ولا تسلب حق الجماهير في أن تعرف الحقيقة بأي دعوى، ولا تخفي وراء رسائلها أهواء من يرعاها من ممولين أو معلنين أو مالكين (عبد الكريم ناصف ١٩٩٨).

ولا تعمل الصحافة بمعزل عن القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع والعالم، ويقتضي تمكينها من أداء دورها التنموي أن تكون الصحافة حرة ومستقلة وقابلة للمحاسبة وقادرة على تقديم معلومات مفصلة وتعكس مختلف توجهات المجتمع ويرتبط تحقيق هذا الدور بتعزيز المنافسة والوصول إلى المعلومات العامة؛ "فالمنافسة توفر رؤى مختلفة إلى الجمهور وتساعد على منع تشويه وتزييف

المعلومات، وهو ما يقتضي محاربة تركز واحتكار الإعلام" ومن العوامل التي تزيد من نطاق تأثير الصحافة (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢):

١- اتساع نطاق توزيع الصحيفة؛ يحفز استجابة أكبر لدى الجماهير والمؤسسات الخاصة و يسمح للمواطنين بتطوير صوت مشترك.،

٢- النمو الاقتصادي يمكن أن يحسن من توزيع الصحف،

٣- إنشاء مدارس جديدة، وتوسعة التعليم وتطوير البنية التكنولوجية،

٤- التأكيد على مسئولية ومحاسبة وسائل الإعلام عبر مواثيق الشرف والنقابات ومجالس الصحافة،

٥- أن تعكس وسائل الإعلام رؤى طيف واسع من المجتمع،

٦- وجود نظام قضائي فعال واليات أخرى لعقاب السلوك غير المرغوب فيه،

٧- رفع القيود على الترخيص للصحف يمكن أن يقوم بالكثير في تحسين المنافسة وتحسين التغطية المعلوماتية.

وينبغي الإقدام على مجموعة متوازنة من التدابير القانونية والمهنية والاجتماعية لتحسين حرية وسائط الإعلام، ونوعيتها المسئولة بوصفها عنصرا أساسيا لتعزيز الحكم الصالح في المنطقة (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣). وكنتيجة طبيعية لنمط الإعلام السائد وضعف نزعة المشاركة فسوف نحتاج إلى وقت طويل لإعادة برمجة المتلقي لتخليصه من عادات التلقي السلبي المزمنة الغائرة (نبيل على ٢٠٠١).

مراجع الفصل الثالث:

أولا: مراجع عربية:

١. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠: الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).

٢. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٣: التنمية في عالم متغير ط٣ (القاهرة: دار الشروق)

٣. أسامة الخولي ٢٠٠٢: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤. أمارتيا صن ٢٠٠٤: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٥. أميرة العباسي٢٠٠١: المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة، في **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** المجلد الثاني العدد الأول.

٦. أنطوني جيدنز ٢٠٠٢: بعيدًا عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٨. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٩. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٠. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١١. ثريا البدوي ٢٠٠٥: الإعلام والإصلاح السياسي في مصر في **مستقبل وسائل الإعلام**، (جامعة القاهرة: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام).

١٢. ج تيمونز روبيرتس وإيمي هايت ٢٠٠٤: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمرة الشيشكلي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٣. جلال أحمد أمين ١٩٨٠: الشرق العربي والغربي، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

١٤. جلين فيشر ٢٠٠٤: دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية)

١٥. حازم الببلاوي ١٩٩٩: دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

١٦. حسن نافعة في: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤: واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، الحلقة النقاشية الثالثة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

١٧. حسني محمد نصر ٢٠٠٧: المدونات الالكترونية ودعم التعبير عن التعددية في العالم العربي في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن العدد الثالث يوليو سبتمبر ٢٠٠٧

١٨. حسين مؤنس ١٩٩٨: الحضارة .. دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٩. خالد صلاح الدين ٢٠٠١: دور التليفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام).

٢٠. راسل جاكوب ٢٠٠١: نهاية اليوتوبيا.. السياسية والثقافة في زمن اللامبالاة، ترجمة فاروق عبد القادر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٢١. الزواوي بغورة ٢٠٠٥: الشمولية والحرية في الفلسفة السياسية المعاصرة في **عالم الفكر**، العدد ٣ مجلد ٣٣.

٢٢. سعيد محمد السيد ١٩٩٣: الإعلام الإنمائي النظرية والتطبيق (في) مجلة البحوث الإعلامية العدد الأول اكتوبر.

٢٣. السيد عبد الحليم الزيات ١٩٨٦ : التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي (القاهرة: دار المعارف).

٢٤. السيد يسين في: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٢٥. صلاح الدين حافظ ١٩٩٣: أحزان حرية الصحافة (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة).

٢٦. علي حرب ٢٠٠٥: مسألة الحرية، مساحة اللعبة وازدواج الكينونة في **عالم الفكر**، العدد ٣، مجلد ٣٣، يناير ــ مارس.

٢٧. علي عجوة ٢٠٠٤: الإعلام وقضايا التنمية (القاهرة: عالم الكتب).

٢٨. عواطف عبد الرحمن ١٩٩٤: الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال، في **مجلة عالم الفكر** المجلد ٢٣، العدد ١ يوليو- ديسمبر.

٢٩. عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢: النظرية النقدية في بحوث الاتصال (القاهرة: دار الفكر العربي)

٣٠. قسطنطين زريق ١٩٧٧: نحن والمستقبل (بيروت: دار العلم للملايين).

٣١. قسطنطين زريق ١٩٨١: في معركة الحضارة، ط٤ (بيروت: دار العلم للملايين).

٣٢. كينيشي اوماي ٢٠٠١: طبيعة الدولة في القرن الحادي والعشرين (في) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٣٣. مايكل كرانغ ٢٠٠٥: الجغرافيا الثقافية.. أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد منتاق (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣٤. مجلس الفكر العربي ٢٠٠٤: الأحزاب السياسية في العالم العربي، النشأة والأزمة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

٣٥. محمد الجوهري ١٩٨٢: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث (القاهرة: ب ن).

٣٦. محمد السيد سعيد ٢٠٠٦: الانتقال الديمقراطي المتحجر في مصر (القاهرة: دار ميريت).

٣٧. محمد حسام الدين ٢٠٠٣: المسئولية الاجتماعية للصحافة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

٣٨. محمد سعد إبراهيم ٢٠٠٢: الإعلام التنموي التعددية الحزبية، الجزء الأول (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع).

٣٩. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١: الأحزاب في الدول المتقدمة والنامية، في **مجلة الديمقراطية**، العدد الرابع، أكتوبر.

٤٠. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢: النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، في **مجلة شئون خليجية** العدد ٢٨.

٤١. محمود الكردي ١٩٩٧: التخطيط للتنمية الاجتماعية، ط٣ (القاهرة: دار المعارف).

٤٢. محمود يوسف ٢٠٠٣: الاعلام في خدمة التنمية (القاهرة: ب ن).

٤٣. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠٠١: الخليج وتحديات المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).

٤٤. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٤٥. مصطفي أحمد (محرر) ٢٠٠٢: تنمية مصر رؤية مستقبلية (القاهرة: معهد التخطيط القومي).

٤٦. مصطفى المصمودي ١٩٨٥: النظام الإعلامي الجديد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤٧. نبيل على ١٩٩٩: العرب وعصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٤٨. نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤٩. نبيل علي ٢٠٠٣: تحديات عصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٥٠. نبيل علي ونادية حجازي ٢٠٠٥: الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٥١. هويدا مصطفى ٢٠٠٠: الإعلام والمشاركة السياسية المقومات والإشكاليات، في **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، عدد ٢ ابريل/مايو.

٥٢. واصف منصور ١٩٩٨: نحو تكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الإعلامية، في **المجلة العربية للثقافة** عدد ٣٥.

ثانيا: مراجع أجنبية:

1. Agyeman Julian & Others2002: Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1.
2. Burrows, B. C. 1991: Into the 21st century: a Handbook for a sustainable future (Twickenbam, England: Adamantine Press).
3. Christopher B. Kenney 1992: Political participation and Effects from the social environment, In American Journal of Political Science, Vol. 36.
4. Daune Elign 1999: The 2020 challenge. Avalable at: http://www.newhorizons.org.
5. Diaz Bordenave 1976: Communication of agricultural Innovations (IN) Communication Research, April.
6. Donald Fergusen 1986: Journalism Today (Illinois: National Textbool Copmany).
7. Grosskurth & Rotmans 2005: The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1.
8. Grubb M 1998: International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. RECIEL.
9. Harrison, Lawrence, and Samuel P. Huntington, eds 2000 : Culture Matters: How Values Shape Human Progress. New York: Basic Books.
10. Hilty Lorenz 2004: ***Information Systems for Sustainable Development***. Hershey, PA, USA: Idea Group Publishing,
11. International Bank 2002: World development report 2002, building Institutions for Markets (World Bank, Oxford University Press) available at www,wto.org
12. James Grabraino 1992: Toward a Sustainable Society (Chicago: The Nobel Press).
13. Robert Frank H., 1988 "**passions without reason: the strategic role of the emotions**", New York, Norton
14. Sands P 1995: International Law in the Field of Sustainable Development: Emerging Legal Principles. (IN) Lang, W. (ed.) Sustainable Development and International Law. London/Dordrecht/Boston: Graham & Trotman/Martinus Nijhoff.
15. United Nations 2007: **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies Third Edition** (United Nations: New York).
16. Wilbur Schramm and Donald Roberts 1971: The Process and Effects of Mass Communication (Illinois: University Of Illinois Press)
17. William J. Martin 1988:The information Society (London: Te Association of information Management).